

أحقية المؤسسات الناشئة في الاستفادة من التحفيز الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2020-

2021

The eligibility of Startups enterprises to benefit from economic recovery:
The Case of Algeria 2020-2021

رقامي محمد *

Laboratoire de recherche en innovation et études économiques et financières

mohamed.reggami@univ-annaba.dz

تاريخ الاستلام: 2021/03/22 : تاريخ القبول: 2021/09/22

مستخلص:

تحاول الحكومة تنويع مصادر الدخل عن طريق خلق قطاع اقتصادي قادر على تحقيق الثروة وذلك باستعمال أدوات السياسة النقدية وآليات النظام المالي التي تمكن من إيجاد أدوات وأسباب نجاح التحفيز الاقتصادية لأحد أهم أجزاء هذا القطاع وهي المؤسسات الناشئة المبتكرة التي لها اختلافات عن المؤسسات القائمة، ومميزات لأصحابها تساعد في تفادي التحديات المالية. حيث تهدف الدراسة إلى تحديد مفهوم المؤسسة الناشئة بطريقة دقيقة، وكيف يمكن من خلالها تحقيق تقدم اقتصادي وكذا محاولة الاستنتاج من الواقع كيفية استفادة المؤسسات الناشئة من الامتيازات المقدمة لها والاستفادة من خصائصها لتحقيق النجاح. وتطرق في هذه الدراسة إلى مختلف الجوانب التي تربط بين المؤسسات الناشئة والدعم الاقتصادي، ومن تم طرح الإشكالية الرئيسية وهي ما مدى أحقية المؤسسات الناشئة للتحفيز الاقتصادي؟ ويهدف معالجة موضوع البحث استخدمت المنهج الوصفي بالنسبة للجزء النظري من خلال ما تم استخلاصه من الدراسات، الكتب، المقالات العلمية، أما الجزء التطبيقي فقد استخدمت فيه المنهج التحليلي، حيث تمت المعالجة باستخدام الاستبيان والذي تم تحليله بالاعتماد على برنامج (SPSS25). وتوصلت الدراسة إلى انه كلما تم تخفيض معدل الفائدة زادت الاستثمارات الحقيقية، مما يزيد الانتعاش الاقتصادي والذي يوسع الوعاء الضريبي، كما أن خصائص مسيري المؤسسات الناشئة هي العامل المحدد للاستفادة من التحفيز على خلاف المؤسسات الأخرى التي لم يظهر عليها نتيجة بالرغم من التحفيز المقدمة لها.

الكلمات المفتاحية: التحفيز الاقتصادي؛ المؤسسات الناشئة

تصنيف JEL: G30؛ M13

* المؤلف المراسل.

Abstract:

The government is trying to diversify sources of income by creating an economic sector capable of achieving wealth by using monetary policy tools and financial system mechanisms that enable finding tools and reasons for the success of economic stimulus to one of the most important parts of this sector, which is the Startups enterprises that have differences from the existing institutions, and the advantages of For owners help in avoiding financial challenges. The study aims to define the concept of a Startups enterprises in a precise way, How can economic be achieved through it, And trying to figure out how Startups enterprises could benefit from the concessions offered to them, Making use of their characteristics to achieve success. In this study, she addressed various aspects linking Startups enterprises and economic recovery, And from this, the main problem was raised, which is to what extent startups enterprises are eligible for economic recovery? And with a view to addressing the subject of research, I have used the descriptive approach to the theoretical part through what's been learned from studies, books, scientific articles. The application part used the analytical approach, where treatment was done using the questionnaire, which was analyzed based on the program (SPSS25). The study found that the lower the interest rate, the greater the real investment, This increases economic recovery and expands the tax base, The characteristics of the managers of start-up enterprises are also the determinant of the use of stimulus, unlike other institutions, which, despite the incentives offered, have not shown consequence.

Keywords: economic recovery; Startups enterprises.

Jel Classification Codes: G30; M13

1. مقدمة

بعد حدوث تحولات سريعة ومتغيرة في الاقتصاد العالمي وأبرزها التحول من التخطيط المركزي والاعتماد على المؤسسات الاقتصادية العمومية إلى اقتصاد السوق والاعتماد أكثر على المؤسسات الاقتصادية الخاصة ومع بروز الثورات التكنولوجية زادت التحديات التي تواجه المؤسسات بما فيها الناشئة، والتي هي حديثة النشأة وتسعى لاكتساب حصة سوقية، والتي يتم تشكيلها في الغالب على أساس أفكار جيدة ومبتكرة لتتمكن من تحقيق النجاح وذلك بعد مواجهة مختلف التحديات، وحتى تحقق الإقلاع الاقتصادي في معظمها تحتاج إلى مرافقة ودعم اقتصادي مالي، وفي هذه المقالة سيتم محاولة التعرض لمختلف الجوانب التي تربط بين المؤسسات الناشئة

والدعم الاقتصادي، ومن تم طرح الإشكالية الرئيسية وهي ما مدى أحقية المؤسسات الناشئة للتحفيز الاقتصادي؟

انطلاقاً من التساؤل الرئيسي يتم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- هل تخفيض معدل الفائدة يؤدي إلى زيادة الجباية في المدى المتوسط؟
- ما هي الظروف التي تسهل عملية اللجوء للسياسة المالية التحفيزية؟
- ما هو شكل التحفيز الاقتصادي الأكثر تأثيراً على المؤسسات الاقتصادية؟
- كيف يمكن للمؤسسات الناشئة أن تعتمد على خصائصها لتمكن من الاستمرارية والنمو؟
- ما مدى تأثير خصائص مسيري المؤسسات الناشئة على الاستفادة من التحفيز وتحقيق أهدافها؟

الفرضيات

- كلما تم تخفيض معدل الفائدة زادت الاستثمارات الحقيقية مما يزيد من الوعاء الضريبي.
- يتم اللجوء إلى السياسة المالية التحفيزية إذا توفر رصيد من العملة الصعبة مع وجود تأثير ذو مرونة كبيرة موجبة بين التحفيز والنتائج المرغوب فيها.
- تسهيل الحصول على القروض بمعدلات فائدة ميسرة هو الأكثر تأثيراً على المؤسسات الاقتصادية.
- المؤسسات الناشئة تتمكن من الاستمرارية والنمو عن طريق الحصول على حصة سوقية وحشد كل قدرات العاملين بها لزيادة القيمة المضافة عن طريق تقاسم المسؤوليات والحقوق كل حسب مساهمته.
- خصائص مسيري المؤسسات الناشئة هي العامل المحدد للاستفادة من التحفيز على خلاف المؤسسات الأخرى التي لم يظهر عليها نتيجة للتحفيز.

أهداف البحث:

- تحديد مفهوم المؤسسة الناشئة بطريقة دقيقة، وكيف يمكن من خلالها تحقيق تقدم اقتصادي.
- محاولة الاستنتاج من الواقع كيفية استفادة المؤسسات الناشئة من الامتيازات المقدمة لها والاستفادة من خصائصها لتحقيق النجاح.

منهجية البحث:

يهدف معالجة موضوع البحث استخدمت المنهج الوصفي بالنسبة للجزء النظري من خلال ما تم استخلاصه من الدراسات، الكتب، المقالات العلمية، أما الجزء التطبيقي فقد استخدمنا فيه المنهج التحليلي، حيث تمت المعالجة باستخدام الاستبيان والذي تم تحليله بالاعتماد على برنامج (SPSS25).

الدراسات السابقة:

دراسة مصطفى بورنان وعلي صولي، سنة 2020، بعنوان: "الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة، مقال بمجلة دفاتر اقتصادية المجلد 11 العدد 1، حيث تدور إشكالية البحث حول " ما مدى مساهمة القروض المصرفية في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة من أجل استدامتها؟ خلص البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- يجب توفير مناخ صحي وملائم لتطور ونمو المؤسسات الناشئة؛
- إنشاء مراكز دعم المناولة بين المؤسسات الناشئة والكبيرة.

دراسة مفروم بارودي، سنة 2020، بعنوان المؤسسات الناشئة في الجزائر- الواقع والمأمول، مقال بمجلة حوليات جامعة بشار المجلد 7 العدد 3، حيث إشكالية البحث هي " ما هو واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر؟ خلص البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أن المؤسسة الناشئة ذات كفاءة ابتكاره وإبداعية و قاعدة تكنولوجية كبيرة؛
- أن المؤسسة الناشئة ذات عمر محدد ومستقلة و داعمة لتنمية الاقتصادية.

ما يميز بحثي عن الدراسات السابقة:

يعتبر هذا البحث حلقة مكملة للبحوث السابقة وبداية جديدة للبحوث اللاحقة، حيث تتمثل الإضافة العلمية للبحث المقدم في النقاط التالية:

- التعرف على دور التحفيز الاقتصادي في تطور و نمو المؤسسات الناشئة، باعتباره فرصة لمساعدتها خاصة في بداية نشاطها.

محااور الدراسة:

تم تقسيم المقالة إلى ثلاثة محاور وهي:

- مفاهيم عامة حول التحفيز الاقتصادي

- مفاهيم عامة حول المؤسسات الناشئة

- القسم التطبيقي (العلاقة بين التحفيز الاقتصادية والمؤسسات الناشئة)

2. مفاهيم عامة حول التحفيز الاقتصادي

2.1 تزايد النفقات العامة وتمويل عجز الميزانية

الركود الاقتصادي يؤدي إلى تخفيض مستوى الأداء ويقلل حجم الاستثمارات وهذا ما يؤدي إلى رفع معدلات البطالة بالإضافة إلى زيادة عجز الموازنة العامة وتقليل سعر صرف العملة الوطنية (المحادين ط.، 2011)، مما يؤدي إلى تزايد النفقات العامة، والسبب الأولي لتزايدها هو تطور ونمو الدولة والسعي لزيادة المنفعة العامة وهناك أسباب ظاهرة لتزايدها والتي تؤدي إلى الزيادة العددية للإنفاق العام مع عدم تحقق زيادة وتحسن فعلي في مستوى الخدمات العامة والتي من بينها تدهور قيمة النقود نتيجة التضخم، حيث انخفاض معدل الفائدة يؤدي إلى ارتفاع حجم الاستثمارات، فينتج عنه ارتفاع الطلب على القروض، فيؤدي ذلك إلى ارتفاع كمية النقود وبالتالي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وهذا ما يعبر عنه بالتضخم (زيتوني، 2020)، بالإضافة إلى زيادة عدد السكان وهناك أسباب حقيقية والتي ينتج عنها زيادة القيمة الحقيقية للنفقات العامة ومن بينها زيادة الدخل الوطني والذي يؤدي إلى زيادة الجباية، مما يؤدي إلى أرباحية مالية للحكومة، زيادة الطلب من طرف السكان وذلك نتيجة النمو الديمغرافي وتركز السكان في المدن، تضخم حجم الإدارة نتيجة خلق العديد من الوزارات، سهولة الاقتراض من طرف الحكومات لتمويل النفقات في حالة العجز، وأما الفائض فإنه يغري الحكومات للتوسع في الإنفاق، وزيادة الاهتمام بالطبقات المحدودة الدخل وتعاضم الحاجة لزيادة النفقات العسكرية بهدف الحصول على التكنولوجيات المتطورة (أحمد، 2015)، فيكون هناك غالباً عجز في الميزانية والذي يتم تمويله بإصدار الحكومة أوراق مالية بأسعار فائدة مرتفعة وذلك بهدف جذب المزيد من الموارد المحلية وكذلك الأجنبية، ورفع أسعار الفائدة يؤثر على الاستثمار الخاص الذي يمثل جزء مهم في النشاط الاقتصادي، مما يقلل الانتعاش الاقتصادي مع مرور الوقت. وانخفاض الاستثمارات الخاصة يقلل من التنافسية الدولية للمؤسسات الخاصة، فيزداد عجز الميزان التجاري للدولة ككل. فالآثار الإيجابية الناتجة عن تدخل الدولة ترافقها آثار جانبية سلبية متمثلة من المزاخمة المالية للقطاع الخاص.

2.2 السياسة النقدية وتأثيرها على المتغيرات الاقتصادية

السياسة النقدية تكون من خلال وسائل تعتمد عليها السلطات النقدية التي لها المسؤولية على شؤون النقد والائتمان وذلك عن طريق تمكّنها من إحداث تغيير في كمية النقود أو كمية وسائل

الدفع بما يتوافق مع الظروف الاقتصادية وكذلك تغيير أسعار الفائدة بالإضافة إلى شروط منح القروض من طرف البنوك التجارية (زيتوني، 2020). حيث تميزت فترة التسعينات في الجزائر بسياسة نقدية متشددة سواء بهدف تخفيض معدلات التضخم أو بهدف تعزيز استقرار سعر الصرف، خاصة عند ارتفاع الطلب على العملات الأجنبية بشكل حاد ومفاجئ. وترتب على ذلك ارتفاع أسعار الفائدة على مختلف أدوات السياسة النقدية لدى البنك المركزي إلى مستويات قياسية (المحادين ط، 2011). مع ملاحظة أن انتقال أثر السياسة النقدية إلى متغيرات اقتصادية يرتبط بقوة مرونة هذه الأخيرة والتي تتأثر بخصائص النظام المالي وهيكل الاقتصاد الكلي للدولة، فالمرونة تكون أكبر في الدول المتقدمة وهذا لتطور أنظمتها المالية وكبر كمية رأس المال وتنوع أشكاله فيها على عكس الدول النامية التي أنظمتها المصرفية والمالية قليلة التطور بالإضافة إلى قلت أشكال رأس المال فيها (حفصاوي، 2018).

2. 3 النظام المالي وفعالية السياسة المالية

النظام المالي يضم مختلف الوحدات الاقتصادية من حكومة ومؤسسات اقتصادية وأسر التي تجمع مدخراتها وذلك عندما تكون إيراداتها أكبر من نفقاتها وإعادة توزيعها على الوحدات الاقتصادية التي نفقاتها المتمثلة في حاجتها للتمويل تفوق إيراداتها المتمثلة في إمكانياتها المالية الذاتية، فذات العجز تتمكن من إنفاق أكثر مما تملك وذات الفائض تتمكن من استثمار مواردها الفائضة (حفصاوي، 2018). فتظهر فعالية السياسة المالية حسب الظروف الاقتصادية، ففي أوقات الأزمات الاقتصادية يتم اللجوء إلى تحفيز الطلب الكلي كخيار لاستعادة النمو الاقتصادية نظرا لتأثيره على المدى القصير أما ذلك فلا يكون في الأوقات العادية وذلك في الدول المتقدمة على عكس الدول النامية التي تعتمد على التوسع في سياستها المالية وهذا نتيجة نفوذ القطاع العام في النشاط الاقتصادي، انتشار سلوك البحث عن الربح وضعف البنية المؤسساتية. واللجوء إلى السياسة المالية كخيار جيد للتعافي من الأزمة يكون ذو نجاعة إذا كانت فترة ما قبل الأزمة تتميز بأرباحية مالية كافية (كريم، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض * دراسة حالة الجزائر 2001-2011 *، 2015). فيكون هناك سياسة الإنفاق العام الذي فعاليته تركز من كونه أهم أدوات السياسة المالية استخداما لتحفيز الطلب الكلي مقارنة بالسياسة الضريبية (كريم، 2015). التي تظهر أهميتها من كونها آلية لإعادة توزيع الدخل وتؤثر على الطلب الكلي عن طريق تأثيرها على الدخل المتاح، والذي جزء منه لا يتم إنفاقه بل يدخر فتخفيض الضرائب لا يتم إضافة قيمته كليا إلى إجمالي الطلب الكلي

الجاري في النشاط الاقتصادي، وذلك عكس الإنفاق العام الذي يوجه بشكل مجمل إلى الطلب الكلي الجاري (كريم، 2015).

4.2 ماهية التحفيز الاقتصادي

تسعى سياسة التحفيز إلى زيادة حجم الطلب بحيث المؤسسات تنتج أكثر وتوظف أكبر عدد ممكن من العمال، فيزداد استهلاك الأسر وكذلك قيمة الاستثمارات من طرف المؤسسات، بحيث في الغالب التحفيز يكون من خلال زيادة الاستهلاك والذي ينتج عن عجز في الميزانية أو خلق وظائف في المؤسسات العمومية. وهي عكس سياسة الاستقرار التي تسعى لتقليل من نسبة التضخم وذلك عن طريق تقليل الطلب المحلي ومحاولة المحافظة على توازن الميزانية العامة للدولة وكذلك الميزان التجاري. **Erreur ! Source du renvoi introuvable.** والإنفاق الحكومي أداة سياسية للتحفيز الاقتصادي، ففي حالة ضعف التمويل العام على المدى المتوسط كما هو الحال في الجزائر في السنوات الأخيرة مع عدم تمكن الحكومات المتعاقبة على العثور على سبل أخرى للنمو، قلل من القدرة على التحفيز (Mina, 2017). وكذلك السعي لتعافي الاقتصادي من خلال حزم التحفيز من طرف الحكومات سيصاحبه آثار جانبية كزيادة قيمة الديون السيادية والتي تكون أساسا بإصدار سندات في الأسواق المالية وضعف الإنتاجية الاقتصادية، وارتفاع مستويات التضخم نتيجة تدعيم الحكومة ارتفاع الطلب عبر تحفيز الأفراد بإعانات مباشرة. ومن بين برامج التحفيز هناك الدعم المالي المكثف والذي يكون عن طريق خفض أسعار الفائدة، تقليص الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية، تشجيع الطلب الاستهلاكي من خلال تقديم قروض ميسرة ومنح بدون مقابل مباشر للشركات، التخلي عن مفهوم الميزانية العامة المتوازنة والاعتماد على التمويل بالعجز، زيادة إعانات البطالة (محمود، برنامج التحفيز الاقتصادي تغرق العالم بالسيولة و تثير المخاوف من الفقاعة، 2020). فقد كان لبرنامج التحفيز الاقتصادي في الجزائر أثناء الفترة 2001-2004 ثلاثة أهداف رئيسية وهي الحد من الفقر، خلق فرص العمل والحفاظ على التوازنات في جميع أنحاء الوطن مع التركيز على تنشيط المناطق الريفية. **Erreur ! Source du renvoi introuvable.**

2. 5 أدوات وأسباب نجاح برنامج التحفيز الاقتصادي والمؤشرات التي تركز على التنفيذ المادي والمالي لخبطته

أدوات التحفيز الاقتصادي: تقسم إلى ذات علاقة بالميزانية، تنظيمية ونقدية هي: (assia, 2012)

- الأدوات ذات العلاقة بالميزانية: ومنه زيادة الطلب الداخلي من خلال رفع الإنفاق العام (بناء، استثمار... الخ) أو رفع الدخل المتاح للأفراد (تخفيض الضرائب أو رفع التحويلات الاجتماعية)؛
- الأدوات التنظيمية: وفي هذه الحالة الحكومة تستخدم صلتها التنظيمية لرفع عوائد فئة محددة من المجتمع وذلك من خلال رفع الحد الأدنى للأجر؛
- الأدوات النقدية: وتكون برفع البنك المركزي لكمية النقود المعروضة، وهذا ما يشجع الطلب على القروض من طرف الأسر والمؤسسات، فينتج عنه رفع مستوى النشاط الاقتصادي الكلي.

أسباب نجاح برنامج التحفيز الاقتصادي تتمثل في ما يلي: (الحوارني، 2020)

- 1- تخفيض الضرائب على جميع أفراد المجتمع وفي كل الفروع الاقتصادية؛
- 2- تخفيض تكلفة الطاقة، وذلك بالنسبة لكل القطاعات؛
- 3- إعادة النظر بالتشريعات والقوانين وذلك بما يشجع الاستثمار بهدف زيادة القدرة الشرائية والتي لها آثار ايجابية على برنامج التحفيز؛
- 4- محاولة تغيير نمطية التفكير لدى أفراد المجتمع للتخلي عن النمط الاستهلاكي والتحول إلى النمط الإنتاجي الذي يكون من خلال العمل الجاد والابتعاد عن الرفاهية الكاذبة التي تعتمد على الاقتراض والإقدام على العمل في القطاع الخاص والأعمال الخاصة الحرة؛
- 5- تسهيل البنوك الإجراءات الإدارية على أصحاب المشاريع الحقيقية وعدم تقديم القروض الخيالية إلا عند التأكد من قدرة المدين على السداد عن طريق تحقيق ربح ناتج عن النشاط الاقتصادي وليس من خلال الاعتماد على الضمانات المتمثلة في ممتلكات صاحب المشروع؛
- 6- القضاء على الفساد والاعتماد على الشفافية في جميع القطاعات العامة والخاصة.

المؤشرات التي تركز على التنفيذ المادي والمالي لخطة التحفيز الاقتصادي

أهداف ومؤشرات التحفيز لمعظم البرامج تكون ضمن الأقسام الثلاثة التالية: **Erreur ! Source du renvoi introuvable.**

- 1- مؤشرات التعامل مع القروض وتسديدها في الأجال من طرف الحكومة وأصحاب المشاريع؛
- 2- مؤشرات المراقبة المادية للإجراءات التي تدعم خطة الإنعاش الاقتصادي؛
- 3- مؤشرات تأثير خطة التحفيز الاقتصادي على التشغيل للعمال بشكل مؤقت ودائم.

3. مفاهيم عامة حول المؤسسات الناشئة

3.1 تعريف المؤسسة الناشئة

وتنقسم إلى " start " أي الانطلاق و " up " أي النمو القوي وهذا في اللغة الانجليزية، أما في اللغة الفرنسية فهي " jeune entreprise innovante " أي مؤسسة شابة مبتكرة والتي تنشط بالأساس في قطاع التكنولوجيا الحديثة، وبشكل عام هي مؤسسة تقدم خدمة مبتكرة أو منتج جديد ويقدم لسوق كبير، مع قبول المخاطرة العالية وذلك في سبيل الحصول على أرباح ضخمة في حالة نجاحها مقارنة بحجم استثماراتها (شريفة، 2018).

3.2 الاختلافات بين المؤسسات الناشئة والقائمة

ويتم التركيز على خمسة اختلافات وهي تتعلق بالدخل المالي، الأمن الوظيفي، الاستقلالية، المسؤولية، والأعمال الصعبة فكريا. وهذه الاختلافات تؤثر على الأداء المبتكر، فيما يخص الأمن الوظيفي فإن المؤسسات القائمة تصبح أكثر استقرار مع مرور الزمن، فتزداد نسبة احتمال الاستمرار في النشاط، وكذلك المؤسسات الكبيرة أكثر استقرار من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فيما يخص الدخل المالي فإن المؤسسات الكبيرة غالبا ما تقدم أجور أعلى وكذلك الشركات الأقدم تقدم أجور أعلى من الذي تقدمه الناشئة، مع ملاحظة أن الرواتب المنخفضة في المؤسسات الناشئة يصاحبها حوافز استثنائية كبيرة، وهي لها قدرة كبيرة على النمو والتنمية وهذا يصاحبه عوائد مالية أعلى في المستقبل. وفيما يتعلق باستقلالية العاملين فهي أكبر في المؤسسات الناشئة منها في المؤسسات القائمة وخاصة الكبيرة. وأخيرا بالنسبة للعمل المثير والتحدي الفكري فمن المفروض أن التحديات المتعلقة بحل المشكلات الفنية الصعبة والجديدة أكثر في المؤسسات الناشئة والتي تقدم تقنيات جديدة إلى السوق وهذا ما يواجه تقنيهم بتحديات متجددة بشكل سريع من التي تواجه المؤسسات القائمة وخاصة الكبيرة التي تعتمد على إمكانياتها الكبيرة التي تخصصها للأبحاث **Erreur ! Source du renvoi introuvable.**

3.3 مميزات المؤسسات الناشئة وصاحب فكرتها

هي حديثة التأسيس ولها إمكانية النمو السريع وذلك نتيجة العوائد التي تتحقق بشكل أسرع من أجل تسديد مستحقات دايניהما، وإن لم تحقق ذلك فلن تتحول إلى مؤسسات ناجحة، فيكون مصيرها الخسارة والتوقف عن النشاط ومنه عليها الاعتماد على أفكار رائدة وكذلك الاهتمام بشكل كبير بتلبية حاجات السوق بطريقة ذكية، عصرية وخاصة هي تتطلب تكاليف منخفضة نسبيا (صولي، 2020). وصاحب فكرة المؤسسة الناشئة ليس بالضرورة هو المالك الوحيد، فقد

Erreur ! Source du renvoi introuvable.

Erreur ! Source du renvoi introuvable.

- هو من أسرة أفرادها أصحاب مؤسسات أو مشاريع مقاولتيه؛
- لديه خبرة سابقة في تسيير مشاريع، مما يسمح له بتجنب تكرار الأخطاء السابقة، وهذا بشرط امتلاكه القدرة على التحليل لمعرفة أخطاءه؛
- يعمل على تقليل مخاطر نشاطه؛
- يعمل هو شخصيا في المؤسسة ويكرس معظم وقته لها؛
- أن يكون صاحب مهارات عالية في التواصل مع جميع من يتعامل معهم من عملاء، موردين، مستشارين وموظفين... الخ؛
- يحدد بدقة أهداف وطموحات مؤسسته؛
- يخطط تشغيليا وتكتيكيا بشكل مستمر.

3. 4 التحديات المالية للمؤسسات الناشئة

هناك العديد من الأسباب المهمة التي تؤدي إلى فشل المؤسسات الناشئة ومن بينها نقص الخبرة، فريق إدارة ضعيف، مشاكل السوق والتسويق وعدم اهتمام المستثمرين بهذا النوع من المؤسسات.

Erreur ! Source du renvoi introuvable.

حيث يعد التمويل جزء مهم في بداية النشاط خاصة وأن هذا النوع من المؤسسات غالبا يواجه مشاكل مالية نتيجة لعدة أسباب و في مراحل مختلفة، فعلى سبيل المثال أثناء قيام صاحب المؤسسة بالتفاوض مع أفراد أسرته أو أصدقائه لإقناعهم بالاستثمار في مؤسسته فإنه يواجه صعوبات كبيرة، وفي مختلف المراحل قد يحتاج إلى مزيد من المال، حيث في مرحلة التأسيس فإنه يبحث بالأساس عن مستثمرين ملاك، فعليه القيام بإقناعهم بخطط تقييم معقولة وبعد ذلك في مرحلة الإنشاء عليه إعداد خطة إلى جانب المستندات الداعمة الاستفادة من رأس المال

Erreur ! Source du renvoi introuvable.

4. القسم التطبيقي (العلاقة بين التحفيز الاقتصادية والمؤسسات الناشئة)

4. 1 التحفيز الاقتصادي المقدم للمؤسسات الناشئة في سنتي 2020 و 2021

- إعفاءات جبائية لصالح المؤسسات الناشئة تصل إلى خمسة سنوات؛

- قروض بنكية تصل إلى 300000 دج بالنسبة للمؤسسات الناشئة بشكل عام وإذا أخذت صفة مؤسسة ناشئة صغيرة مليوني دج وإذا كانت متوسطة فحد القرض هو 150 مليون دج؛
- السلطات عازمة على مساندة المؤسسات الناشئة بمحاربة البرقراطية؛
- حث الجماعات المحلية على توقيع اتفاقات خبرة مع المؤسسات الناشئة المبتكرة؛
- إنشاء صندوق دعم المؤسسات الناشئة؛
- إعفاءها من الرسم على النشاط المهني ومن الضريبة على أرباح الشركات لمدة سنتين مع إعفاء عتاها من الرسم على القيمة المضافة والخضوع إلى نسبة الحقوق الجمركية مخفضة 5%.

4. بعض التحليلات وفق معطيات السنوات الأخيرة مع التركيز على سنتي 2020 و2021.

* عجز الموازنة العامة في 2020 هو 13 مليار دولار والعجز المتوقع في قانون المالية 2021 هو 22 مليار دولار، اما السعر الرسمي لصرف الدينار مقابل 1 دولار هو 114 دج في بداية 2018 و 118 دج في بداية 2019 و 119 دج إلى غاية 6 مارس 2020 وبعدها 129 حتى 20 نوفمبر أصبح 131 دج أي أنه في انخفاض مستمر، فكانت نسبة التضخم على أساس سنوي في ماي 2019 هي 3.6% وفي ماي 2020 هي 9.1% أي في تزايد مستمر، في حين متوسط نسبة الادخار في البنوك التجارية عي 3% أما متوسط معدل الفائدة الإقراض إلى أصحاب المؤسسات الاقتصادية هو 8% مع العلم أن البنوك التجارية تصرح بأن المقترض يستفيد من تقليص نسبة الفائدة في حالة اختيار أحد المشاريع في إطار القروض المدعمة من قبل الدولة، أما النمو الاقتصادي فكان في 2019 هو 0.8% اما في 2020 فكان انكماش بنسبة 6.4%. فنلاحظ أن هناك عجز متزايد في الموازنة العامة وتقليص مستمر لسعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الرئيسية فصاحبه تزايد معدل التضخم رغم الظروف الاقتصادية التي من المفروض تشجع على تقليص التضخم، وهذا الأخير يؤدي انخفاض القدرة الشرائية للنقود خاصة وأن البنك المركزي طبع النقود في إطار التمويل غير التقليدي حيث طبعت حوالي ما يعادل 32 مليار دولار في سبتمبر 2018، ومنه فإن الاقتصاد الجزائري في حالة ركود، فكانت الحاجة إلى مؤسسات من آخر ومن الممكن أن من خلالها يتم رفع قيمة العوائد من العملات الصعبة خارج المحروقات وهي المؤسسات الناشئة.

* بما أن دولة الجزائر لها احتياطي صرف في بداية 2019 قدره 79.7 مليار دولار وفي بداية 2020 62 مليار دولار ثم 60 مليار في مارس 2020 ووصل إلى 51.6 في ديسمبر 2020، أي أن هناك رصيد مالي تم تشكيله قبل بداية الأزمة البترولية في 2014 مما يسمح للدولة الجزائرية من تقديم الربح

وذلك بشكل قانوني من خلال زيادة الإنفاق العام والذي يعتبر من أهم المؤثرات في عجز الميزانية العامة للدولة والذي بلغ 10.4% في سنة 2020 ومن المتوقع أن يصل إلى 13.5% في 2021، والإنفاق يكون بالأساس لتحفيز الطلب الكلي، مع الإعفاء أو تخفيض قيمة الضرائب المحصلة من المؤسسات الاقتصادية والتي من بينها الناشئة، يشكلان التحفيز الاقتصادي.

4. بعض الأسئلة استمارة طرحت على مجموعة من حاملي فكرة إقامة مؤسسة ناشئة، وأهم الإجابات عنها

حيث الاعتماد على سلم ليكارت الخماسي، و تحديد اتجاه العينة يتم حسب الجدول الموالي:

الجدول رقم (1): مجال عبارات ليكارت الخماسي

العبرة	موافق بشدة	موافق	محايد	أرفض	أرفض بشدة
الفئة	5-4.2	4.2-3.4	3.4-2.6	2.6-1.8	1.8-1

المصدر: من إعداد الباحث

ونلاحظ في أي مجال يتواجد المتوسط الحسابي لكل سؤال.

وكذلك تم اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة:

حيث تم الاعتماد على معامل الالتواء ومعامل التفلطح، وذلك للتأكد أنها تحقيق متطلبات التوزيع الطبيعي، الذي يعتبر من بين الشروط التي تزيد من القدرة التفسيرية لبيانات الاستبيان، والذي يطلب أن يكون معامل الالتواء ضمن المجال $[-1, 1]$ ، وأن يكون معامل التفلطح بين -3 و 3 . فتحقق بشكل كبير.

الجدول رقم (2): إجابات أفراد العينة حول علاقة معدل الفائدة بزيادة الجباية في المدى

المتوسط

عبارات المحور الأول	التكرار	النسبة	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الالتواء	معامل التفلطح	Alpha De cronbach
انخفاض معدل الفائدة يؤدي إلى ارتفاع حجم الاستثمارات. فينتج عنه ارتفاع الطلب على القروض	0	0	4,0000 موافق	0,86319	-0.380	-0.722	0,586
	رافض بشدة (1)						
	رافض (2)						
	محايد (3)						
	موافق (4)						
موافق بشدة	17	32.7					
رفع أسعار الفائدة يؤثر على	0	0	3,7115	1,01627	-0.314	-0.958	0,640

				موافق			بشدة (1)	الاستثمار الخاص الذي يمثل
					15.4	8	رافض	جزء مهم في النشاط
					23.1	12	محايد	الاقتصادي، مما يقلل
					36.5	19	موافق	الانتعاش الاقتصادي
					25.0	13	موافق بشدة	
	-1,029	0,129			15.4	8	رافض بشدة (1)	زيادة القيمة الحقيقية
0,437			0,99981	2,5192 رافض	38.5	20	رافض	للتنفقات العامة نتيجة زيادة
					25.0	13	محايد	الدخل الوطني يؤدي إلى زيادة
					21.2	11	موافق	الجباية
					0	0	موافق بشدة	
0,664			0,53470	3,4103 موافق				M1

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج Spss 25.

بما أن Alpha De cronbach الإجمالي يقدر بـ 0.650، فإنه يلاحظ أن Alpha De cronbach الخاص بهذا المحور وهو يفوق قليلا الخاص بالاستمارة ككل وقدره 0,664 أي كلاهما أكبر من 0.6 فهناك ثبات في هذا المحور، وبالنسبة لكل العبارات فإن أي حذف سيخفف من الثبات.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أغلبية أفراد العينة وافقوا على أن انخفاض معدل الفائدة يؤدي إلى ارتفاع حجم الاستثمارات، فينتج عنه ارتفاع الطلب على القروض وذلك بنسبة (71.2%) حيث أن (38.5% وافقوا و32.7% وافقوا بشدة)، في حين أن (25.0%) من أفراد العينة كانوا محايدين دون أي رأي محدد، حيث أنه لا يوجد شك بأن انخفاض معدل الفائدة له دور كبير في ارتفاع الطلب على القروض.

كما نجد أن (61.5%) من أفراد العينة وافقوا على رفع أسعار الفائدة يؤثر على الاستثمار الخاص الذي يمثل جزء مهم في النشاط الاقتصادي، مما يقلل الانتعاش الاقتصادي، حيث أن (36.5% موافقون و25.0% موافقون بشدة)، أما بالنسبة للأشخاص المحايدون فتمثلت نسبتهم بـ (23.1%)، (15.4%) من أفراد العينة كانت إجابتهم الرفض. وقد يعود ذلك لنقص وعيمهم وإدراكهم بمدى تأثير رفع أسعار الفائدة على التقليل من الانتعاش الاقتصادي، على غرار أن أغلبية الأفراد الذين كانت إجابتهم.

فحين نجد أن أغلبية أفراد العينة رفضوا القول بأن زيادة القيمة الحقيقية للتنفقات العامة نتيجة زيادة الدخل الوطني يؤدي إلى زيادة الجباية وذلك بنسبة (53.9%)، حيث أن (38.5% رفضوا و15.4% رفضوا بشدة)، وتمثلت نسبة المحايدين بـ 25.0%، أما بالنسبة للأفراد الذين كانت إجابتهم الموافقة فتمثلت نسبتهم بـ (21.2%) حيث أن (12% رفضوا و2% رفضوا بشدة)،

ويمكن أن يعود السبب وراء ذلك أن الزيادة في الجباية تنتج عن زيادة ربحية المشاريع الاقتصادية الخاصة وليس بالضرورة نتيجة زيادة القيمة الحقيقية للنفقات العامة.

الجدول رقم (3): إجابات أفراد العينة حول الظروف التي تسهل عملية اللجوء للسياسة المالية التحفيزية.

عبارات المحور الثاني	التكرار	النسبة	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الالتواء	معامل التفلطح	Alpha De cronbach
انتقال أثر السياسة النقدية إلى متغيرات اقتصادية يرتبط بقوة مرونة هذه الأخيرة	15.4	8	2,7115 محايد	1,25771	0,452	-0,865	0,551
	38.5	20					
	17.3	9					
	17.3	9					
	11.5	6					
الأسر تجمع مدخراتها عندما تكون إيراداتها أكبر من نفقاتها	3.8	2	3,9231 موافق	1,11753	-1,071	0,424	0,521
	11.5	6					
	7.7	4					
	42.3	22					
	34.6	18					
في أوقات الأزمات الاقتصادية يتم اللجوء إلى تحفيز الطلب الكلي كخيار لاستعادة النمو الاقتصادية	0	0	4,0000 موافق	0,92884	-0,611	-0,459	0,559
	7.7	4					
	19.2	10					
	38.5	20					
	34.6	18					
يمكن اللجوء إلى السياسة المالية كخيار جيد للتعافي من الأزمة إذا كانت فترة ما قبل الأزمة تتميز بأرباحية مالية	5.8	3	3,5385 موافق	1,37857	-0,363	-1,404	0,724
	28.8	15					
	5.8	3					
	25.0	13					
	34.6	18					
M 2			3,5433 موافق	0,58520			0,617

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج Spss 25.

بما أن Alpha De cronbach الإجمالي يقدر بـ 0.650، فإنه يلاحظ أن Alpha De cronbach الخاص بهذا المحور وهو أصغر قليلا من الخاص بالاستمارة ككل وقدره 0,617 أي كلاهما أكبر من 0.6 فهناك ثبات في هذا المحور، وبالنسبة لكل العبارات فإن أي حذف سيخفض من الثبات إلا العبارة الرابعة فيمكن تعديلها في أبحاث أخرى.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الأفراد المحايدون تمثلت نسبتهم في (17.3 %)، فحين (28.8 %) من أفراد العينة وافقوا على أن انتقال أثر السياسة النقدية إلى متغيرات اقتصادية يرتبط بقوة مرونة هذه الأخيرة حيث أن (17.3 % وافقوا و11.5 % وافقوا بشدة)، أما أفراد العينة الذين رفضوا فيمثلون ما نسبته (53.9 %) من أفراد العينة رفضوا بأن انتقال أثر السياسة النقدية مرتبط بقوة مرونة المتغيرات الاقتصادية حيث أن (38.5 % رفضوا و15.4 % رفضوا بشدة)، ورغم أن نسبتهم 53.9 إلا أن الرأي المرجح كان حيادي لأن معاملهم الحيادي هو 1 و 2 على التوالي أما الموافقة والموافقة بشدة فهو 4 و5 على الترتيب.

أما في ما يخص أن الأسر تجمع مدخراتها عندما تكون إيراداتها أكبر من نفقاتها فكان رأي العينة ككل فهو الموافقة ولكن بانحراف معياري كبير نوعا ما ويقدر بـ 1,11753 وهذا كذلك بالنسبة العبارتان القائلتين بأن في أوقات الأزمات الاقتصادية يتم اللجوء إلى تحفيز الطلب الكلي كخيار لاستعادة النمو الاقتصادية وأن يمكن اللجوء إلى السياسة المالية كخيار جيد للتعايف من الأزمة إذا كانت فترة ما قبل الأزمة تتميز بأرباحية مالية فنتج عن ذلك أن المحور ككل هو الموافقة وبانحراف متوسط قدره 0.58520.

الجدول رقم (4): إجابات أفراد العينة حول شكل التحفيز الاقتصادي الأكثر تأثيرا على

المؤسسات الاقتصادية

عبارات المحور الثالث	التكرار	النسبة	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الالتواء	معامل التفلطح	Alpha De cronbach
يمكن القيام بالتحفيز من خلال الدعم المالي المكثف والذي يكون عن طريق خفض أسعار الفائدة	5	9.6	3,4808 موافق	1,39313	-0.434	-1.231	0,744
	12	23.1					
	4	7.7					
	15	28.8					
	16	30.8					
تقديم قروض ميسرة ومنح بدون مقابل مباشر للشركات	0	0	3,7692 موافق	0,98250	-0.415	-0.763	0,661
	7	13.5					
	11	21.2					
	21	40.4					
	13	25.0					
زيادة الطلب الداخلي من خلال رفع الدخل المتاح للأفراد عن طريق تخفيض الضرائب	4	7.7	3,2885 محايد	1,05415	-0.405	0,016	0,629
	5	9.6					
	21	40.4					
	16	30.8					
	6	11.5					

								(5)	
	0,205	-0.341				9.6	5	رافض بشدة (1)	تخفيض تكلفة الطاقة، وذلك بالنسبة لكل القطاعات
						13.5	7	رافض (2)	
0,665			1,06004	3,1154 محايد		40.4	21	محايد (3)	
						28.8	15	موافق (4)	
						7.7	4	موافق بشدة (5)	
	1,432	-1,196				5.8	3	رافض بشدة (1)	تسهيل البنوك الإجراءات الإدارية على أصحاب المشاريع الحقيقية
						5.8	3	رافض (2)	
0,559			1,01199	3,7308 موافق		15.4	8	محايد (3)	
						55.8	29	موافق (4)	
						17.3	9	موافق بشدة (5)	
0,678			0,43233	3,4769 موافق					M3

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج Spss 25.

بما أن Alpha De cronbach الإجمالي يقدر بـ 0,650، فإنه يلاحظ أن Alpha De cronbach الخاص بهذا المحور وهو أكبر قليلا من الخاص بالاستمارة ككل وقدره 0,678 أي كلاهما أكبر من 0.6 فهناك ثبات في هذا المحور، وبالنسبة لكل العبارات فإن أي حذف سيخفض من الثبات إلا العبارة رقم واحد فيمكن تعديلها في أبحاث أخرى.

نلاحظ أن كل من العبارات الأولى والثانية والخامسة قد تم الموافقة عليها وكل منه انحراف معياري يقارب الواحد فهناك تشتت نوع ما، أما العبارة الثانية والثالثة فكان الرأي السائد محايد، فهذا ما يدل أنه هناك اختلاف بين كل أفراد العينة بين الأسلوب الأفضل للقيام بالتحفيز، وهذا لاختلاف حاجة كل مؤسسة.

الجدول رقم (5): إجابات أفراد العينة حول كيفية تمكن المؤسسات الناشئة من الاعتماد

على خصائصها لتمكين من الاستمرارية والنمو.

Alpha De cronbach	معامل التفلطح	معامل الالتواء	الانحراف المعياري	المتوسط	النسبة	التكرار	عبارات المحور الرابع
	2,002	-0.764					رافض بشدة (1)
0,672			0,62983	4,2692 موافق بشدة	0	0	هي مؤسسة تقدم خدمة مبتكرة أو منتج جديد ويقدم لسوق كبير
					1.9	1	رافض (2)
					3.8	2	محايد (3)
					59.6	31	موافق (4)
					34.6	18	موافق (5)

								بشدة (5)
	1,038	- 0.746			0	0	0	رافض بشدة (1)
				4,2500	1.9	1	1	رافض (2)
	0,667		0,68241	موافق بشدة	7.7	4	4	محايد (3)
					53.8	28	28	موافق (4)
					36.5	19	19	موافق بشدة (5)
					9.6	5	5	رافض بشدة (1)
				3,0385	32.7	17	17	رافض (2)
	0,614	-1,171	0,106	محايد	17.3	9	9	محايد (3)
			1,26741		25.0	13	13	موافق (4)
					15.4	8	8	موافق بشدة (5)
	0,601		0,50017	3,8526 موافق				M4

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج Spss 25.

بما أن Alpha De cronbach الإجمالي يقدر بـ 0.650، فإنه يلاحظ أن Alpha De cronbach الخاص بهذا المحور وهو أصغر قليلا من الخاص بالاستمارة ككل وقدره 0,601 أي كلاهما أكبر من 0.6 فهناك ثبات في هذا المحور، وبالنسبة لكل العبارات فإن أي حذف سيزيد من الثبات إلا العبارة رقم ثلاثة.

من الجدول السابق يلاحظ بأن هناك موافقة بشدة بأن المؤسسات الناشئة هي تقدم خدمة مبتكرة أو منتج جديد ويقدم لسوق كبير و أن الرواتب المنخفضة فيها يصاحبها حوافز استثنائية كبيرة أما فيما يخص العبارة القائلة بأن صاحب فكرة المؤسسة الناشئة ليس بالضرورة هو المالك الوحيد، فقد يكون معه مساهمين آخرين مخاطر ين في رأس المال، وذلك لأن الأفراد المستجوبين منها من يعتبر الشريك له مضار كبيرة فهو يعطل مرونة اتخاذ القرارات والبعض الآخر يعتبر المساهمين كمراقبين داخليين مهمين في تصويب القرارات حين نلاحظ أن هناك تشتت كبير فنسبتين الذين رأهم محايد هم فقط 17.3%. فكان قرار المحور ككل هو الموافقة وبانحراف صغير قدره 0,50017.

الجدول رقم (6): إجابات أفراد العينة حول مدى تأثير خصائص مسيري المؤسسات الناشئة

على الاستفادة من التحفيز وتحقيق أهدافها

عبارات المحور الخامس	التكرار	النسبة	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الالتواء	معامل التفلطح	Alpha De cronbach
خبرة مسير المؤسسة الناشئة في تسيير مشاريع تساعد على تقليل المخاطر مما يزيد من	0	0	4,1346	0,74172	- 0.223	-1,120	0,626
	0	0	موافق				
	0	0					

					21.2	11	محايد (3)	احتمال تحقيق مكاسب مالية
					44.2	23	موافق (4)	
					34.6	18	موافق بشدة (5)	
0,693	0,737	-0,741	0,77940	3,9808 موافق	0	0	رافض بشدة (1)	لما يكون صاحب مهارات عالية في التواصل وتحديد بدقة أهداف وطموحات مؤسسته فأنها غالبا لا تفلس
					5.8	3	رافض (2)	
					13.5	7	محايد (3)	
					57.7	30	موافق (4)	
					23.1	12	موافق بشدة (5)	
0,651	3,934	-1,094	0,62713	4,1346 موافق	0	0	رافض بشدة (1)	يخطط تشغيليا وتكتيكيا بشكل مستمر فيقلل بشكل مرن الأخطاء التسيرية
					3.8	2	رافض (2)	
					1.9	1	محايد (3)	
					71.2	37	موافق (4)	
					23.1	12	موافق بشدة (5)	
0,696			0,45673	4,0833 موافق				M5

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج Spss 25.

بما أن Alpha De cronbach الإجمالي يقدر بـ 0,696، فإنه يلاحظ أن Alpha De cronbach الخاص بهذا المحور وهو أكبر قليلا من الخاص بالاستمارة ككل وقدره 0,601 أي كلاهما أكبر من 0.6 فهناك ثبات في هذا المحور، وبالنسبة لكل العبارات فإن أي حذف سيزيد من الثبات إلا العبارة رقم ثلاثة.

بالنسبة لكل العبارات كان رأي العينة ككل هو الموافقة وبانحراف متوسط ما بين 0,62713 و0,77940، فتم الموافقة على المحور ككل وبانحراف صغير قدره 0,45673.

الخاتمة

بعد التعرض إلى علاقة التحفيز الاقتصادي بالمؤسسات الناشئة فقد تم التوصل إلى نتائج وتوصيات وهي الموالية.

النتائج المتوصل إليها

- كلما تم تخفيض معدل الفائدة زادت الاستثمارات الحقيقية مما يزيد الانتعاش الاقتصادي والذي يوسع الوعاء الضريبي.

- يتم اللجوء إلى السياسة المالية التحفيزية من خلال تحفيز الطلب الكلي إذا توفر رصيد من العملة الصعبة مع وجود تأثير ذو مرونة موجبة ولو متوسطة بين التحفيز والنتائج المرغوب فيها.

- تسهيل الحصول على القروض بمعدلات فائدة ميسرة أو تقديم منح بدون مقابلة مع تسهيل الإجراءات الإدارية لأصحاب المشاريع الحقيقية هو الذي يزيد من قوة القطاع الاقتصادي.
- المؤسسات الناشئة تتمكن من الاستمرارية والنمو عن طريق الحصول على حصة سوقية وحشد كل قدرات العاملين بها لزيادة القيمة المضافة عن طريق تقاسم المسؤوليات والحقوق كل حسب مساهمته وهذا في حالة وجود مساهمين آخرين مخاطر ين في رأس المال.
- خصائص مسيري المؤسسات الناشئة هي العامل المحدد للاستفادة من التحفيز على خلاف المؤسسات الأخرى التي لم يظهر علمها نتيجة بالرغم من التحفيزات المقدمة لها.

التوصيات

- يجب تقديم الدعم للشخص الذي عنده استعداد للتحويل من محتاج للدعم إلى منتج حقيقي ويدفع كل ما عليه من أعباء وبعدها يحقق رفع للمردودية ويفكر في التصدير وجلب العملة الصعبة؛

- الدعم الاقتصادي هو سلاح ذو حدين إما إقلاع اقتصادي حقيقي بعيد عن استمرار المؤسسات الاقتصادية في النشاط عن طريق الاستفادة من الربح؛

- يجب التحديد الدقيق لمفهوم المؤسسة الناشئة، وكيف يمكن من خلالها تحقيق تقدم اقتصادي، ولا نمجد كما فعلنا سابقا للمؤسسات الكبيرة ثم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم المؤسسات العامة فالخاصة، فلا يهم الشكل مقابل الإتقان والصرامة في العمل؛

قائمة المراجع العربية

➤ المقالات في مجلة علمية:

1. بولشعور شريفة، (2018). " دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة startup": مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع (العدد 2)، ص 420.
2. طالب عون ومالك ياسين المحادين، (2011). "أثر التطور النقدي في النمو الاقتصادي في الأردن": مجلة دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 38(العدد 2)، ص 510.
3. مصطفى بورنان وعلى صولي، (2020). " الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة (حلول لإنجاح المؤسسات الناشئة)": مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 11 (العدد 1)، ص.ص 133-134.

➤ الرسائل الجامعية

4. بودخدخ كريم، (2015). اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض * دراسة حالة الجزائر 2001-2011 *، كلية العلوم

- الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، أطروحة دكتوراه، ص.ص 104-105.
5. ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012، (2015). أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة الجزائر 3، ص.ص 96-97.
6. عمار زيتوني، تغير سعر الفائدة الحقيقي وأثره على النمو الاقتصادي، (2020). أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، ص 101.
7. نور الهدى حفصاوي، (2018). دراسة العلاقة بين تطور النظام النقدي والمالي والنمو الاقتصادي في حالة الجزائر ومصر (1990-2016)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، ص 96.

➤ المواقع الإلكترونية

8. ماهر الحوراني، (2020). التحفيز الاقتصادي بين النظري والتطبيق، <https://www.ammonnews.net/index.php?page=article&id=497157>، 11/21، ص 1.
9. هشام محمود، (2020). برنامج التحفيز الاقتصادي تغرق العالم بالسيولة و تثير المخاوف من الفقاعة، بالموقع الإلكتروني https://www.aleqt.com/2020/08/03/article_1888971.html" 2 أوت، ص 1.

قائمة المراجع الأجنبية

- 1- Aidin Salamzadeh, (2015). Startup Companies: Life Cycle and Challenges, Faculty of Entrepreneurship, University of Tehran, Tehran , p 6.
- 2- Cour de comtes, la mise en œuvre du plan de relance de l'économie française, communication a la commission des finance, de l'économie générale et du contrôle budgétaire, 2010, p 1.
- 3- Diane Saty Kouamé, (2012). Les facteurs de succès ou d'échec des Jeunes Entreprises Innovantes françaises selon leurs modes de financement et de gouvernance, Thèse présentée et soutenue de l'obtention du Doctorat en Sciences de Gestion, Université de Lorraine, France, p 103.

- 4- Diemer arnaud, la politique économique de l'état, (2020), p 383.
- 5- Mina mashayelli , cadre de politique commerciale, conférence des nation unies sur le commerce et la développement, 2017, p 9.
- 6- Touami sabiha, (2020). Les dépenses publiques comme un instrument de relance économique :Etude des variables macroéconomiques explicatives de la croissance en Algérie 1974-2014, Doctorat En Sciences Economiques, Université d'Oran 2, p.p 44-45.
- 7- Hadjar assia, l'entreprise et la relance économique, magister managemnt, université d'oran, 2012, p. p 11-12.
- 8- Sonia Khiari, (2007). Les déterminants de la performance des jeunes entreprises innovantes (JEI) : Quelles interrogations ? De la pertinence du concept de coalignement, Université El Manar, 2007, p 5.
- 9- Xheneta Sopjani, (2019). Challenges and Opportunities for Startup Innovation and Entrepreneurship as tools towards a knowledge-based economy: The Case of Kosovo, p 35.
- 10- Yamna Achor Tani, analyse de la politique économique algérienne, DoctoratEn Sciences Economiques, Université paris 1, 2013, p 29.